نحو تناول علمي لمفهوم الأزمة

للأستاذ الدكتور سالم يفوت
جامعة محمد الخامس - الرباط

الملخص

غرضنا في هذا البحث، أن نتناول بالتحليل والفحص مفهوم الأزمة من منظور نقدي يستحضر تاريخ العلوم والفلسفة، أحيانًا، قصد الاسترشاد به في فهم الكيفيات التي يتعامل بها العلماء مع الأزمات التي تصيب العلوم بين الفينة والأخرى. وذلك بهدف التأكيد على أن الأزمة أو الأزمات هي، على وجه العموم، وفي نهاية المطاف، « أزمات نمو » أو «أزمات تقدم»، وليست بأي حال علامات « فشل» أو «اخفاق» : ... باعتبار أنها تعكس«منعطفات» أو لحظات « تحول» يتأكد فيها عجز الأساليب والأدوات القديمة والمعهودة عن استيعاب الوقائع والمعطيات الجديدة. لكن ردود فعل العلماء و «المثقفين» وتأويلاتهم بهذا الخصوص تختلف فتكون مواقفهم من : «الأزمات» متباينة. ذلك أنها إما أن تصاب بالهلع أمام المتغيرات الجديدة فتفقد جادة الصواب معتبرة الأزمة علامة اخفاق ذريع للعقل البشري وللعلم المعني بالأزمة، أو ترفض قبول الوقائع والمعطيات الجديدة المسببة للأزمة، متمسكة بالقديم. أو أنها لا تصاب بالهلع أمام المتغيرات الجديدة معتبرة معطياتها بشائر تحول ضروري لا ينبغي التخوف من نتائجه ومضاعفاته الممكنة.

ويعني هذا أنه في مستوى الممارسة النظرية، يظل الحكم بوجود «أزمة» حكم قيمة، أما في مستوى الممارسة العملية، فإنه يظل حكم وجود أو حكم واقع. وما يحدث هو أنه يتم قياس المستوى الأول على المستوى الثاني بآليات قوامها الاعتقاد سلفا أن المستويين متماثلان، وما ينسحب على أحدهما ينسحب على الثاني. وعليه ، فإن الأزمة في الحقيقة هي أزمة المجتمع العربي الذي هو نهب لمفارقات تاريخية تعكس عنف المنعطفات التي أقبل عليها. وهي بالتالي أزمة الثقافة العربية بمعناها الواسع، أعني أسلوب الحياة في هذا المجتمع بكل ما ينطوي عليه من إرث مادي ومعنوي حي قابل للاستخدام والتطوير من أجل تسهيل التواصل بين أبنائه وتأكيد هويتهم. وهي أزمة استشعرها المثقفون العرب منذ قرنين من الزمان، لكنها ما فتئت تتقوى وتزداد عنفاً وحدة كلما جدت متغيرات جديدة، فيكون ذلك مناسبة أخرى لاستئناف الكلام في موضوع صيغته سؤال : «كيف ننهض»؟ أو «كيف نستوعب مكاسب الحداثة»؟ والفكر العربي المعاصر وهو يقترح حلولاً وأجوبة، يطلق «كلام أزمة» أو «كلاما في الأزمة» والتي هي أزمة نمو، أو من المفترض فيها أن تفهم كذلك، شريطة ألا نهاب المغامرة التاريخية والمتغيرات الجديدة.

مقدمة

غرضنا في هذا البحث، أن نتناول بالتحليل والفحص مفهوم الأزمة من منظور نقدي يستحضر تاريخ العلوم والفلسفة، أحيانًا، قصد الاسترشاد به في فهم الكيفيات التي يتعامل بها العلماء مع الأزمات التي تصيب العلوم بين الفينة والأخرى. وذلك بهدف التأكيد على أن الأزمة أو الأزمات هي، على وجه العموم، وفي نهاية المطاف «أزمات نمو» أو «أزمات تقدم»، وليست بأي حال علامات «فشل» أو «إخفاق».. باعتبار أنها تعكس «منعطفات» أو لحظات «تحول» يتأكد فيها عجز الأساليب والأدوات القديمة والمعهودة عن استيعاب الوقائع والمعطيات الجديدة. لكن ردود فعل العلماء و «المثقفين» وتأويلاتهم بهذا الخصوص تختلف. فتكون مواقفهم من الأزمات متباينة ذلك أنها إما أن تصاب بالهلع أمام المتغيرات الجديدة فتفقد جادة الصواب معتبرة الأزمة علامة إخفاق ذريع للعقل البشري للعلم المعني بالأزمة، أو ترفض قبول الوقائع والمعطيات الجديدة المسببة للأزمة متمسكة بالقديم، أو أنها لا تصاب بالهلع أمام المتغيرات الجديدة معتبرة معطياتها بشائر تحول ضروري لا ينبغي التخوف من نتائجه ومضاعفاته الممكنة.

ويعني هذا أنه في مستوى الممارسة النظرية، يظل الحكم بوجود «أزمة» حكم قيمة، أما في مستوى الممارسة العملية، فإنه يظل حكم وجود أو حكم واقع. وما يحدث هو أنه يتم قياس المستوى الأول على المستوى الثاني بآليات قوامها الاعتقاد سلفًا أن المستويين متماثلان، وما ينسحب على أحدهما ينسحب على الثاني. وعليه فإن الأزمة في الحقيقة هي أزمة المجتمع العربي الذي هو نهب لمفارقات تاريخية تعكس عنف المنعطفات التي أقبل عليها. وهي بالتالي أزمة الثقافة العربية بمعناها الواسع، أعني أسلوب الحياة في هذا المجتمع بكل ما ينطوي عليه من إرث مادي ومعنوي حي قابل للاستخدام والتطوير من أجل تسهيل التواصل بين أبنائه وتأكيد هويتهم. وهي أزمة استشعرها المثقفون العرب منذ قرنين من الزمان، لكنها ما فتئت تتقوى وتزداد عنفًا وحدّة كلما جدت متغيرات جديدة، فيكون ذلك مناسبة أخرى

لاستئناف الكلام في موضوع صيغته سؤال: «كيف ننهض؟» أو «كيف نستوعب مكاسب الحداثة؟». والفكر العربي المعاصر وهو يقترح حلولاً وأجوبة، يطلق «كلام أزمة» أو «كلامًا في الأزمة» والتي هي أزمة نمو، أو من المفترض فيها أن تفهم كذلك، شريطة ألا نهاب المغامرة التاريخية والمتغيرات الجديدة.

مدلول الأزمة ومستوياتها

تعني «الأزمة» في معناها القاموسي المعجمي والضيق: اشتداد الحال إلى حد الاختناق مثلما يختنق الحبل عندما يحكم فتله أو يأزم القوم عندما تصيبهم صروف الدهر وأوزاره ومحنه أو حينما «يعضهم» الدهر وينيخ عليهم بكلكله. كما تعني القحط وما يسببه من اشتداد الحال وضيق المعاش.

أما في معناها الشائع والمتداول فانها تعني كل تغير مباغت يحدث فجأة فيؤدي إلى تحسن الأحوال أو إلى تدهورها؛ فيقال: مرت الأزمة على خير، أو ماتزال الأزمة قائمة.

كما تدل على ذلك الإحساس أو الشعور النفسي الذي ينتابنا نتيجة تأنيب الضمير ووخزه، أو عندما تصيبنا حالة من القلق الشديد والتوتر العصبي أو نمر بظروف عصيبة وصعبة يتطلب منا الأمر فيها حل عديد من التناقضات، أو حينما يمر المجتمع في فترة ما من تاريخه، بمثل تلك الظروف ويكون أمام منعطف حاسم. ويشمل هذا المعنى ما تعرفه المؤسسات الاقتصادية والنقدية والسياسية، بين الفينة والأخرى، من ظروف صعبة تكون وقتية وعابرة في الأغلب الأعم.

وأخيرًا، تطلق الكلمة، أيضًا، على اللحظات التي يهيمن فيها على المثقفين أو العلماء شعور بأن ثمة صعابًا أمام ميادين اختصاصهم، وبأن الظرف حاسم باعتبار أن تلك الميادين مقبلة على منعطف من منعطفاتها الكبرى. وهو شعور مرده أن القوالب والتصورات المعهودة لم تعد قادرة على استيعاب المعطيات الجديدة [1]. هذا هو المعنى الذي يتم فيه الحديث عن «أزمة الفكر العربي المعاصر» أو «أزمة الخطاب العربي المعاصر».. إنه السياق ذاته الذي يتحدث فيه العلماء عن «أزمة» هذا الميدان أو ذاك

«كأزمة الفيزياء المعاصرة» أو «أزمة مبدأ الحتمية» أو «أزمة أسس الرياضيات».

والسؤال الذي يطرح ها هنا، فارضًا نفسه بإلحاح، هو: هل «الأزمة»، على الأقل في الميادين الثقافية والعلمية، حكم نطلقه نحن يترجم عن شعورنا كذوات تحس أن ثمة أزمة، أو هو واقع حقيقي موضوعي؟ لا نريد بهذا السؤال الدخول في مغالطات سوفسطائية من قبيل تلك التي يختلف حولها الفلاسفة، بل إبراز أنه إذا كان في مقدورنا أن نتكلم، في بعض المستويات عن أزمة حقيقية، كما هو الحال، مثلاً بالنسبة لجسم سليم معافى تنتابه بغتة أزمة ربو حادة أو أزمة عصبية شديدة؛ أو بالنسبة مثلاً، لأزمة وزارية يكون من مظاهرها حدوث فراغ وزاري أو حكومي لمدة معينة.. باعتبار أن للأزمة هنا بعدًا حقيقيًا وواقعيًا ملموسًا، فإنه من المتعذر علينا الكلام عنها في المستوى الثقافي أو العلمي بنفس الحجم والمدلول.

ويعني هذا أنه في مستوى الممارسة النظرية، يظل الحكم بوجود أزمة حكم قيمة، أما في مستوى الممارسة العملية، فإنه يظل حكم وجود أو حكم واقع.وما يحدث هو أنه يتم قياس المستوى الأول على المستوى الثاني بآليات جوهرها الانطلاق مسبقًا من أن المستويين متماثلان، وما ينسحب على أحدهما ينسحب على الثاني.

وما نود، بالذات التدليل عليه هنا هو عدم تماثلهما وعدم وجاهة الكلام عن الأزمة في مستوى الفكر، أي فكر، بنفس المقاييس والمعايير التي نتحدث بها عن الأزمة في عالم الاقتصاد والسياسة والمال والصحة.

كيف ذلك؟

ليست الأزمة في العلوم علامة فشل أو إخفاق، بل هي مظهر نمو وتقدم من حيث إنها مناسبة تتأكد فيها فئة من العلماء أن الأساليب والتصورات المعتمدة أضحت غير قادرة على استيعاب الوقائع المستجدة وعلى إلاعراب عن العلم في ديناميته وطرافته وتطوره.

وأمام أزمات العلم تحتفظ تلك الفئة بهدوئها العلمي موطدة العزم على مجابهة المشاكل التي يطرحها العلم دون الخروج كلية عن معايير العلم نفسه للاستنجاد بميادين أو معايير أخرى غريبة عنه [٢] إنهم يفضلون التخبط في الصعاب العلمية بغية إيجاد حلول لها. إنهم يفضلون أحيانًا البقاء في غموض العلم مواجهين ألغازه دون أن يفقدوا الثقة.

فالأزمة بالنسبة لهم ليست «أزمة العلم» ذاته، بل هي مجرد حلقة من حلقات تطوره أمست فيها أساليبه وتصوراته لا تساير الركب العلمي، مما يتطلب مراجعتها وإعادة النظر فيها. وهو أمر يحدث كلما أقبل العلم على منعطف حاسم.

ففي «الأزمة» الكبرى التي عرفتها الفيزياء في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي نتيجة اكتشاف البنية الذرية للمادة واكتشاف محدودية مبدأ الحتمية في مجال الميكروفيزياء ـ نعثر على علماء من هذا القبيل ـ لم يسارعوا إلى إعلان إفلاس العلم الفيزيائي أو الى القول بأنه لم يعد يلوي على شيء، بل فضلوا الاستمرار في أبحاثهم بثبات وهدوء وإن كانوا عاجزين عن الإتيان بحجج لصالح موقفهم القائل بأن العلم لا يتخبط في «أزمة»، بل نحن الذين نتخبط فيها نتيجة تمسكنا بقوالب جاهزة تدير ظهرها لطبيعة العلم الدينامية المتطورة.

على النقيض من هؤلاء، وفي الطرف الآخر، نعثر على طينة أخرى من العلماء تفقدهم «الأزمة» صوابهم فينصبون محاكم للعلم والعقل، كما ينادون بضرورة طرح السؤال حول «قيمة العلم» كنمط من أنماط التفكير ومدى صلاحيته. مثال ذلك المحكمة التي نصبها فيلسوف العلم الفرنسي «أميل بوترو» E.Boutroux لمبدأ الحتمية في كتابه «لاحتمية قوانين الطبيعة» [٣] حيث دافع عن أن العلم مجموعة من القضايا الافتراضية غير المؤكدة جوهرها وسائل كلامية وحيل مبتكرة للسيطرة على الكون، فهي لا تملك أية قيمة موضوعية أو أي معيار صدق ذاتي.

هنا يبلغ التفلسف في «أزمة العلم» ذروته خصوصًا حينما ينتهي إلى هدم الأساس الموضوعي للعلم والطعن في موضوعية القوانين العلمية..فصعوبات النمو أو

العلامات النقدية للتحول ينظر إليها كما لو كانت علامات انهيار العلم ومبادئه.

يذكرنا هذا بما حدث مع الرياضيات في مطلع هذا القرن حينما تخبطت فيما يعرف «بأزمة أسس الرياضيات» وهي أزمة بدأت مع نظرية المجموعات التي أرسى دعائمها العالم الرياضي «جورج كانطور» (1845 - 1918). فقد تمخضت عن نتائج لم تكن متوقعة وفي الحسبان. لذلك اعتبرت تلك النتائج «متناقضة» تنطوي على «مفارقات» تهز الكيان الرياضي وتعصف به عصفًا وتعبث بأسسه التي كان من المفروض فيها أن تكون راسخة. فلا العدد نفسه ظل قابلاً لأن يكون أساسًا، نتيجة لما أدت إليه نظرية المجموعات من تعدد اللانهايات في سلاسله، ولا نظرية المجموعات التي سلبت عقول العلماء في نهاية القرن الماضي واعتبروها أعظم ابتكار رياضي، تظل قادرة هي الأخرى، على أن تقدم ذلك الأساس. فقد عاثت فيها «النقائض» و «المفارقات» فسادًا بحيث إن الجنة التي توهم «كانطور» أنه شيدها على أرض آمنة بدت في نهاية الأمر، أنها أقيمت على أرض مليئة بالألغام.

وقد تعددت الحلول وتنوعت، كما اقترحت وجهات نظر مختلفة تريد القضاء على «الأزمة» والتغلب عليها. لكن تعددها وتنوعها لا يعني غيابًا في وحدة المنظور بينها وتجانس أفقها: وهي وحدة تتجلى في انشداد الجميع إلى رد الرياضيات إلى «أصولها» أو «أسسها» فالنزعة المنطقية مع «ب. رسل» تعثر على تلك الأصول في المنطق مادامت الرياضيات بكاملها ترجع الى العدد. فبالإمكان تعريف هذا الأخير تعريفًا منطقيًا، كما أن مختلف قضايا الرياضيات بالإمكان إرجاعها إلى علاقة اللزوم المنطقية. ودعوة رسل هاته امتداد لدعوة «فريغه» "Frege" الذي دافع في أسس الحساب (1884) عن تأسيس الرياضيات على المنطق وردها إليه.

تلك باختصار شديد هي معطيات المشكل كما طرح على الرياضيين. والحقيقة أنه كان مناسبة تطور فيها البحث العلمي في المجال الرياضي. ويتجلى هذا في ظهور مدارس رياضية كبرى عملت على تجاوز ما اعتبر «أزمة»، عن طريق تطوير الأدوات الرياضية ـ المنطقية وإضفاء الصرامة والدقة على الجهاز النظري لنظرية

المجموعات وعلى الصرح الرياضي بأ كمله. ويعني هذا أن «الأزمة» كانت «أزمة نمو» وذاك ما جعل العديد من الرياضيين يرفضون اعتبارها «أزمة»، محملين الرياضيين تبعات ومسؤولية تضخيم المسألة أكثر من حجمها الحقيقي بتقديم «الأزمة» ككارثة حلت بالعلم الرياضي بينما هي في الحقيقة منعطف يؤشر على ضرورة تدقيق بعض المفاهيم التي لم يتم تدقيقها في نظرية المجموعات ويعني هذا أن ما اعتبر «مفارقات» شيء ترتب منطقيا عن تلك النظرية. وهذا ما أبانت عنه مواقف المذاهب الرياضية المعاصرة وأكدته. فمحاولاتها الرامية إلى «تطويق الأزمة» اتخذت في حقيقة الأمر صورة تدقيق لنظرية المجموعات اجتنابا لكل سوء فهم يمكن أن يطفو على السطح.

ان «الأزمة» هنا لم تكن سوى تعبير عن الهلع الذي أصاب الرياضيين أمام هول الصدمة التي سببها ظهور نظرية المجموعات. فالأزمة شعور أو إحساس ذاتي. أنها حالة شعورية تترجم تصلب العلماء النفسي المتمثل في تمسكهم بما هو قائم وعدم استعدادهم لتغييره بمسايرة ما هو مستجد وجديد. فالخوف من الجديد ومن التغيير هو العلامة المميزة لخطاب العلماء حول «الأزمة» والقاسم المشترك بين الخطابات النظرية فيها.

«الأزمة» علامة تقدم العلم ونموه، باعتبار أنها المناسبة التي تنبثق فيها نظريات جديدة تغدو مرجعيات بديلة يستظل بها العلماء ويجدون فيها ملجأ لتفسير ما استعصى تفسيره عليهم في النظريات البائدة. إنها اللحظة الفاصلة بين الممارسة العلمية الدارجة المألوفة والممارسة الجديدة التي تقترن بانبثاق نظرية أو تأويل جديدين للوقائع. إنها كما يقول تومس كوهن: «الشرط الأولى الضروري لانبثاق نظريات جديدة» (٤).

إن مرد هذا الشعور بالأزمة لدى العلماء هو أنهم حينما يواجهون حالات شذوذ تند عن الاندراج في قوالبهم التفسيرية الجاهزة، رغم ما قد يساورهم من شك في صلاحية تلك القوالب أو من رغبة في طرح بدائل جديدة، فإنهم لا يتخلون عن المرجعيات والنماذج المعرفية التي أفضت بهم إلى «الأزمة» (٥).

فالتوزع بين القالب التفسيري المعهود والمألوف، وبين عدم قدرته على استيعاب الوقائع الجديدة، هو مصدر الإحساس بالأزمة. وسبيل التغلب عليها هو الوعي التاريخي بتقدم العلم، المتمثل في الجرأة على قبول القالب التفسيري الجديد.

لا محالة أن هول الأزمة يؤدي ببعض العلماء إلى أن يهجروا العلم بسبب عجزهم عن تحملها، لكن التاريخ، تاريخ العلم، ينبذ هذا الصنف من العلماء ولا يخلد إلا العلماء المبدعين الذين يتحملون كالفنانين، العيش، بين الفينة والأخرى، في عالم متنافر وملىء بالمفارقات، أي يعيشون ذلك «التوتر الجوهري» الملازم للبحث العلمي، وهو توتر بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون.

إن «الأزمة» مدخل ملائم لانبثاق نظريات جديدة خاصة، يحطم انبثاقها تقليدًا للبحث العلمي مألوفًا ويبدع تقليدًا جديدًا يسترشد بقواعد مخالفة.

فالعلماء إذا واجهتهم حالة شذوذ أو «أزمة» يتخذون موقفا مغايراً تجاه التقاليد العلمية القائمة وتتغير طبيعة أبحاثهم وفقاً لذلك. وتكثر الصياغات البديلة المنافسة للتقليد القائم؛ كما تشتد الرغبة في محاولة عمل أي شيء وإلاعراب صراحة عن حالة الاستياء، واللجوء إلى الفلسفة والجدل بشأن الأسباب النظرية. وجميعها أعراض حالة الانتقال من البحث القائم إلى البحث عن تقاليد جديدة في البحث(٦).

يتبين لنا مما تقدم أن «الأزمة» في سياق وعي حقيقي بالتاريخ والتاريخية، علامة نجاح وتقدم ولا تبدو علامة فشل إلا في عين فئة من العلماء والمفكرين تتمسك بما هو قائم بدافع من تصلب نفسي، ومن الهيبة من المستقبل والتغيير وما يتطلبانه من مغامرة ومجازفة ومراجعة للأوراق وتغيير للقواعد المتبعة.

والوعي بأن ثمة انتقالاً من التقليد إلى الابتكار يتطلب الوعي بالتاريخية. باعتبار أن التنكر لتلك التاريخية كان سببًا في ظهور نزعات في فلسفة العلوم، اتسمت شيئاً ما بالتشاؤم والعدمية، في نهاية القرن الماضي نتيجة التحول الذي أقبل عليه العلم الفيزيائي والميكانيكي والذي توج بظهور نظرية النسبية. وأوضح مثال

يمكن سوقه هنا هو مثال العالم الرياضي والفيزيائي الفرنسي الشهير «هنري بوانكري» H.Poincare الذي عاصر ظهور الهندسات اللاأقليدية وما رافق ذلك من انهيار اليقين الرياضي وتعدد في اليقين بتعدد الأنساق الهندسية؛ كما عاصر «تجربة مايكلسون ومورلي» «الفاشلة» وما ترتب عنها من هزات عنيفة باعتبار أنها لم تثبت وجود «الأثير» كما كان متوقعا منها، ولم تؤكد بالتالي صحة البارادايم النيوتوني، ممهدة السبيل إلى ظهور نظرية النسبية وما رافقها من إعادة نظر في البداهات والأوليات أو ما كان يعتقد كذلك في ميدان السرعة والحركة والزمان والطاقة والكتلة.. فانتهى من كل ذلك إلى نزعة متشككة في اليقين العلمي وفي وجوده وتعتبر المعيار الذي يوجه تمسك العلماء بهذا المفهوم أو ذاك هو اليسر والملاءمة لا غير، ساقطًا بذلك في نوع من العدمية العلمية التي تسحب عن جميع المفاهيم قيمتها المعرفية.

«الأزمة» والهلع من المتغيرات

يبدو إذن أن التنكر للتاريخية بمعنى عدم اعتبار صيرورة الحقيقة وتسلسلها وعدم اعتبار إيجابية الحدث التاريخي وتسلسل الأحداث، هو أصل المشكل (٧).

فالوفرة في الخطابات المتطاحنة في مجال الايديولوجية العربية المعاصرة مردها غياب الوعي التاريخي وما يترتب عنه من غياب تصور واضح ومحدد للمفاهيم و الأطروحات موضوع الجدل مما يساعد على نشوء صراعات وهمية، وهو أمر يضعف النظر العربي ويحصره في دائرة مغلقة من المغالطات المفسدة لآليات العمل العقلي (٨).

بل حتى الكلام عن «أزمة» مفترضة يتخبط فيها الفكر العربي المعاصر، كلام يتطلب وقفة تأمل نقدية تؤدي إلى التساؤل عن طبيعتها كأزمة؟ وهل يمكن القول بأنها توجد فعلاً؟

وأعتقد أن مختلف مظاهر «أزمة الفكر العربي المعاصر» ترتد إلى إشكال واحد يمكن تكثيفه في الصيغة التالية: العرب والتاريخ. ونعني بها التساؤل عما إذا

كان العرب قد استوعبوا مكاسب الحداثة؟ إنه تساؤل يختصر مختلف الأسئلة الفرعية من قبيل: التراث والحداثة أو الأصالة والمعاصرة أو ما شابه ذلك من الموضوعات التي تعقد ندوات لها أو تخصص محاور أعداد من المجلات لها.

إنها مظاهر تعكس نوعًا من الهلع من المستقبل والخوف من المغامرة التاريخية. وهما هلع وخوف بنيويان يطبعان الثقافة العربية التي تشكو من ثلاثة أعراض [٩]:

١ ـ الاختلال الوظيفي: ويتمثل في ضخامة الموروث الثقافي التي تتخذ كمظهر لها تضخمًا في الوظيفة الحفظية والتلقينية وتكريس المحافظة. ويكون كل ذلك على حساب الوظيفة الإبداعية التطورية. والمقصود بهذه الأخيرة: النقد والمغامرة التاريخية. تكرس هذا التقاعس منذ «إقفال باب الاجتهاد» الذي كان من نتائجه سيادة النصوص على الظروف والملابسات والأوضاع المستجدة. فالجمود على النصوص (أيا كانت) أو الجمود على شعارات تكرس «أصالة موهومة» يتنكر في كثير من الأحيان لمقتضيات الظروف المتغيرة وما تفرضه من مرونة وتكيف وابتكار لإبداع المستقبل.

ـ يرتبط بهذا الاختلال الوظيفي، تناقض بين باقي منظومات المعايير والقيم وانعدام الاتساق والانسجام العضوي لكل منظومة وبين المنظومات. إنها خليط من المثل والأهداف المتناقضة تعود أصولها إلى الماضي أو إلى الحاضر أو إلى ما وفد من الغرب. ومن حيث المبدأ، الماضي والحاضر والوافد الأجنبي. روافد مشروعة في النسق القيمي لأي مجتمع معاصر وينابيع مغذية له. لكن المشكل في الثقافة العربية يتمثل في أن هذه الينابيع لا تصب في نفس الجدول، بل لكل منها مصبه الخاص. ويعني هذا أنها تتحول، في نهاية المطاف، إلى برك ومستنقعات راكدة لا يصرف مياهها تيار التاريخ الجارف. فتنافر القيم الملقنة في التنشئة الاجتماعية للأجيال، والتوفيقية بين منظومة قيم الأصالة ممثلة في التراث ومنظومة قيم المعاصرة ممثلة في العلوم الحديثة والتكنلوجيا المتقدمة أنتجا نظامين متوازيين ومتباينين ومختلفين نوعيا لا سبيل أبداً إلى تصورهما متفاعلين أو متراكمين.

ـ التناقض بين الحاجة إلى التقدم والخوف منه. وهو ما يفسر لنا الازدواجية التي تطبع موقف «الذات» من «الغير» أي: أوربا والغرب عامة. إنه موقف يتراوح بين الإعجاب والاستغراب، وبين الإقدام والإحجام، وبين الرغبة والرهبة. إنها رهبة تؤدي أحيانًا إلى التعامل مع «الغير» تعاملاً انتقائيًا ـ يمكن اعتباره في أصل عبارات تعج بها الكتابات المعاصرة من قبيل «الغزو الثقافي» و «الأمن الثقافي».. دون الانتباه إلى أن الحضارة الغربية تركيب ثقافي بشري تاريخي وأن الاعتراف بتأخرنا الثقافي اعتراف ضمني بأهمية المكتسبات والمعطيات الثقافية في الحضارة الغربية المعاصرة (١٠).

تؤكد هذه الأعراض أن «الأزمة» في الحقيقة هي أزمة المجتمع العربي الذي هو نهب لمفارقات تاريخية تعكس عنف المنعطفات التي أقبل عليها. وهي بالتالي أزمة الثقافة العربية بمعناها الواسع، أعني: أسلوب الحياة في هذا المجتمع بكل ما ينطوي عليه من إرث مادي ومعنوي حي قابل للاستخدام والتطوير من أجل تسهيل التواصل والتعامل بين أبنائه وتأكيد هويتهم.

مكاسب العقل الحديث من عقلانية وموضوعية وفعالية.. أنه منعطف استشعره المثقفون والساسة منذ ما يقرب من قرنين من الزمان أو أكثر. لكنه ما فتىء يتقوى ويزداد عنفًا وحدّة كلما جدت متغيرات جديدة فيكون ذلك مناسبة أخرى لاستئناف الكلام في موضوع صيغته سؤال: «كيف ننهض؟» أو «كيف نطوي مراحل التخلف؟» أو «كيف نعيش عصرنا؟» أو ما شابه ذلك من الأسئلة المتفرعة عن سؤال أساس هو «كيف نستوعب مكاسب الحداثة؟». والفكر العربي المعاصر وهو يقترح حلولاً وأجوبة لهذا التساؤل، يطلق «خطاب أزمة» أو «خطابا في الأزمة» أزمة المجتمع والثقافة العربيين والتي هي أزمة من المفترض فيها أن تفهم على أنها «أزمة نمو». وحكم كهذا يتطلب نظرة تاريخية لاتهاب التقدم ولا تصاب بالهلع من المغامرة التاريخية. «يمكننا أن نقول بكل صراحة إن المجتمع الذي يتمشى على ضوء النظرة التاريخية يسود العالم ولن يستطيع أي مجتمع كان المحافظة على مقامه

وحقوقه إلا بالخضوع للمنطق الجديد» (١١).

إن من المتغيرات التي أثبتت بجلاء هلع الفكر العربي المعاصر أمام المستجدات، ظهور ما يسمى «بالنظام العالمي الجديد» الذي كرس قيمًا جديدة أضحت تشكل جزءاً من المرجعية العالمية. فلا تكاد تخلو مجلة أو صحيفة عربية من الحديث عن هذا النظام والكلام عن مخاطره ومساوئه، وكأن الأمر يتعلق ببضاعة تقبل أو ترد، وكأننا في موقع قوة يخول لنا أن نستشار في قبولها أو رفضها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على غياب الوعي التاريخي الذي طبع مواقفنا نحن العرب من كبريات المنعطفات في تاريخنا ومايزال، بداية من القضية الفلسطينية التي كان من الممكن أن تحل منذ «قرار التقسيم» أو قبله، لو كنا ندرك فقط أن الزمان لا يسير في صالحنا، ونهاية بما أفرزه انهيار «المعسكر الشرقي» من هيمنة قيم جديدة هي قيم النظام العالمي الجديد. إنها قيم تستلزم أن يستثمرها العرب لصالحهم رغم ما قد يعاب عليها. وهي تستند إلى عدة مبادىء ما أحوجنا إليها:

١ ـ مبدأ عالمية حقوق الإنسان: ويتمثل في تزايد التأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة. فلم تعد هذه الحقوق مجرد شأن يخص كل وطن على حدة ومسألة داخلية، بل أضحت شأنًا عالميًا يتعدى حدود السيادة بمعناها الضيق. كما لم تعد الدولة، أو النظام الحاكم يتمتع بالسلطة المطلقة في التصرف في مواطنيه، لأن ثمة رقابة عالمية تتمثل في لجان حقوق الإنسان الوطنية أو اللجان التابعة للأمم المتحدة أو لمنظمة العفو الدولية. بل اتسع مدلول حقوق الإنسان ليصبح غير مقصور على الحقوق المدنية والسياسية ويستوعب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والحياتية.. وحقوق الشعوب في أن تعيش آمنة ضمن حدودها المعترف بها. فياما انتهكت حدود واحتلت بلاد تحت غطاء الفكر القومي أو الدعاوي الكليانية. وياما بررت ممارسات ديكتاتورية، في مستوى السياسة الداخلية، وتوسعية، في مستوى السياسة الخارجية، باعتبارات قومية كليانية. وأسباب حرب الخليج الثانية شاهد على ذلك.

صحيح أن مبدأ عالمية حقوق الإنسان يتناسى خصوصيات الشعوب وتقاليدها وتراثها الحضاري، إلا أن كل ذلك لا يطعن في سلامة المبدأ نفسه.

٢ ـ مبدأ حق الاختلاف والتعدد والتنوع واحترام حقوق الأقليات القومية والعرقية واللغوية.

٣ ـ مبدأ حق الجميع في الحياة والتقدم والتنمية والتمتع ببيئة خالية من التلوث والأخطار.

٤ ـ مبدأ حل القضايا بالتي هي أحسن عن طريق الحوار والتفاوض، بدل المواجهة.

٥ ـ مبدأ التضامن العالمي ونجدة الأقوياء والميسورين للضعفاء وللمجتمعات المنكوبة بكوارث ومجاعات، وعدم ترك مجتمع ما يواجه كوارثه بمفرده.

إن إمعان النظر في هذه المبادىء يجعلنا نقتنع أنها، وبصرف النظر عن الكيفية التي يتم تنفيذها وإخراجها إلى حيز الفعل مبادىء قابلة لأن تستثمر في صالح القضايا العربية ومطالب الحرب في السلام والتنمية والخروج من التخلف. لكن الهيبة والهلع من المتغير الجديد يجعل بعض مثقفينا ومحللينا السياسيين يقدمون «النظام العالمي الجديد» كغول قادم يبقى على الأقوياء ويسحق الضعفاء دون الانتباه إلى أن ما يحكم العلاقات الدولية هو منطق الغلبة، وأن المجتمع المتغلب اليوم هو المجتمع المتقدم، وأن «النظام العالمي الجديد» هو وليد «النظام العالمي القديم» مع تحول من القطبية الثنائية إلى القطبية الواحدية، وحالنا في القطبية الأولى لم يكن أحسن لأننا كنا دائمًا تابعين. إنه كذلك نظام تكون وظهر نتيجة تطورات وأحداث تاريخية؛ والتاريخ لا يرجع القهقري، والأوضاع، ما يضر منها وما ينفع، ما يسر وما يحزن، تنتج دوما عن أسباب تاريخية. لذا فان تغييرها يتطلب تاريخا؛ فلابد من الخضوع لمنطق التاريخ في ذلك [١٢]، على أساس المنفعة والمصلحة للعيش في الحاضر، في عالم اليوم.

ليس في هذا الرأي دعوة إلى الاغتراب، بل هو دعوة الى العقلنة، عقلنة

علاقتنا بالعصر الذي نعيشه حتى لا نظل غرباء عنه وعن منطقه، وحتى لا نظل غرباء عن أنفسنا، وتلك أشد أنواع الغربة. لن يفتح لنا باب نطل من خلاله على التاريخ لنركب مركبه ولا نطرد منه فنتقهقر، إلا إذا استوعبنا قيم التجديد وبلورنا حداثة لا تهاب المبادرة ولا تصاب بيبس المفاصل أمام متغيرات الحاضر والمستقبل.

خاتمة

إن في ما قلناه انتصارًا لموقف نقدي، وليس انتصارًا لموقف يضحي بالأصالة أو الهوية لصالح الحداثة أو المعاصرة، أو لموقف ليبرالي ضدا عن غيره.. فإلي متى سنظل سجيني الحوار والسعي بين أزواج مفاهيمية أفرزتها ظروف وملابسات معينة تعود إلى البدايات الأولى للفكر النهضوي العربي! لقد صار من الضروري نقد المفاهيم والقضايا التي طرحها هذا الفكر على نفسه منذ القرن التاسع عشر في صيغة أزواج متقابلة كالعروبة والإسلام، والدين والدولة والأصالة والمعاصرة، والسلفية والليبرالية والوحدة والتجزئة وخلخلتها وإبراز زيفها أو محدوديتها إن اقتضى الحال، باعتبار أنها تعمينا عن المشاكل الحقيقية الراهنة بالنسبة للمجتمعات العربية كمشكل الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن ومشكلة التنمية والقضاء على الجهل والأمية.

وأعتقد أن من أبرز البواعث على ذلك النقد وتلك الخلخلة، أن الأزواج المفاهيمية المشار إليها ظهرت في سياق تاريخي معين هو سياق الحلم الذي انبثق مع عصر النهضة العربية الحديثة في أوائل القرن الماضي وتحت ضغط إشكالياته الفكرية التي لا يمكن أن تفهم إلا في إطار خضوع أكثر المناطق العربية للسلطة العثمانية خصوصًا منطقة الشام ومصر. وهي إشكاليات تلونت بلون الأسئلة الملحة التي كانت مطروحة على النخبة المثقفة وبلون واقع الحال التاريخي [١٣].

إن النقد يعني هاهنا خلخلة تلك الأزواج وبالتالي، إبراز سياقها التاريخي المتجاوز أو الحقيقي والاستعاضة عنها بالأسئلة الحقيقية التي ما فتىء الفكر العربي المعاصر يهمشها: أسئلة الراهن والمستقبل؛ قضايا الواقع الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي والثقافي.

لقد بذلت جهود نظرية ضخمة في باب ما يدعى «أزمة الفكر العربي المعاصر». لكن آن الأوان لإحداث نقلة نقدية في مستوى الأسئلة والتساؤلات التي كانت تشكل محاور تلك «الأزمة» وموضوعاتها المحورية. ونعني بذلك نقلها من مستوى السؤال النهضوي التقليدي الحالم: سؤال الهوية «من نحن؟» و «من نكون؟» إلى سؤال التاريخ والمستقبل والتنمية: «ماذا نريد أن نكون؟» و «كيف نخطط لذلك؟» أي «كيف نستوعب مكتسبات الحداثة ولا نطرد من التاريخ؟».

إن في مساءلة المفاهيم الموروثة من الكتابة النهضوية وانتقادها في ضوء التاريخ والمستقبل لأفضل سبيل لفك إسار الخطاب العربي المعاصر وتحويله من «خطاب أزمة» إلى خطاب مخاطرة ومغامرة وارتماء في أحضان المستقبل.

المراجع والهوامش

(١) -Dictionnaire de notre, Paris, Hachette, 1993, p. 374

الزمخشري : أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود بيروت: 1979، ص 4 - 5.

(٢) L. Althusser, Philosophie et philosophie spontanee des savant, Paris, 1974, p 68.

(٣) - E, Boutroux, De la contingence dans les lois de la nature, Paris, 1874.

(٤) - T,S, Kuhn,The Structure of Scienific Revolutions Chicago Sd Edition, 1970.p,66.

(٥) - The, S, Kuhn, op, cit, Chop, 8

(٦) - Th. S. Kuhn, op, cit, P, 76.

(٧) عبدالله العروي: العرب والفكر التاريخي، بيروت: 1983، ص. 206.

(٨) كمال عبد اللطيف: مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، بيروت: 1992. ص 6.

(٩) سعد الدين ابراهيم: الثقافة العربية وتحديات المستقبل. ندوة: مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير، القاهرة، 2 - 5 أغسطس 1992، ص 5.

(١٠) مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، ص 62.

(١١) العرب والفكر التاريخي، ص 94.

(١٢) العرب والفكر التاريخي، ص. 97 - 98.

(١٣) انظر: محمد عابد الجابري: المثقف العربي وإشكالية النهضة ضمن ندوة: المثقف العربي دورة وعلاقته بالسلطة والمجتمع، الرباط.

* * *

التعقيب: أ.د. عبدالغفار مكاوي - جامعة الكويت

استبشرت خيراً عندما علمت بعنوان هذا البحث «نحو تناول علمي لمفهوم الأزمة»، فما أحوجنا للالتزام بالعلم ومنطقه، والثقة بأن طريق التفكير العلمي هو الطريق المأمون لمواجهة أزماتنا وقضايانا المشكلة، حتى وإن اختلفنا حول مفهوم «العلمية» ومعانيها ومناهجها المختلفة..

والتفكير العلمي، كالتفكير الفلسفي، لا يستغنى عن النقد. بل إن تاريخهما كله نقد مستمر ونقد للنقد وهكذا.. ولذلك زاد استبشاري عندما قرأت السطور الأولى من البحث، ووجدت المحاضر الفاضل يؤكد أنه سيتناول مفهوم الأزمة من منظور نقدي وجدلي، إذ لا مفر من ارتباط النقد بالجدل، لاسيما إذا عرفنا أن «الأزمة» أو الأزمات هي أزمات «نمو» و«تقدم» وتعكس لحظات «تحول» يتبين فيها عجز المعايير السائدة والأساليب والأدوات القديمة عن استيعاب الوقائع والمتغيرات الجديدة..

نحن اذا أمام بحث علمي ونقدي جدلي يحلل المعايير والأحكام القائمة والمفاهيم التي سيصفها بعد ذلك بالازدواجية والتوفيقية - ليكشف عن فسادها وضرورة تجاوزها والاستعاضة عنها بمفاهيم أخرى قادرة على استيعاب المعطيات الجديدة، بل قادرة على تجاوز أزمة المجتمع العربي وخطابه المأزوم والثقافة العربية المأزومة برمتها، على الأقل منذ أن استشعر رواد النهضة من المثقفين والاصلاحيين العرب أزمتها المتصلة التي ما فتئت تشتد وتعنف في مواجهة الجديد والمستحدث. ومن ثمَّ يختصر كل الأسئلة السابقة في سؤال أساسي يتجه كالرمح النافذ إلى جسد المستقبل: كيف ننهض؟ وكيف نستوعب مكاسب الحداثة؟

١ - وبعد أن يمهد المحاضر لحديثه الواضح الدقيق بمقدمة يعرِّف فيها مصطلح الأزمة من الناحيتين اللغوية والنفسية، يضرب لنا مثلاً مطولاً من أزمة العلوم الطبيعية والأزمة المشهورة عن أسس الرياضيات في أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي. وهو يبيّن في هذا العرض العلمي الرصين الاستجابات والمواقف المختلفة

لعلماء الفيزياء والرياضة لتلك الأزمة العنيفة، وتراوحها بين التصلّب على القديم أو التحمس للجديد أو الحيرة والذهول إلى حدّ التشاؤم والتشكك في العلم نفسه وموضوعية قوانينه...

وليسمح لي المحاضر الكريم أن أخالفه في هذا الاختيار، على الرغم من دلالته على معنى الأزمة ـ لقد كان الأولى من ذلك أن يختار مثلاً أو أمثلة أخرى من مجال العلوم الانسانية والاجتماعية أو من تاريخنا الحديث أو القديم، إذ إن سياق الحديث عن أزمة «مجتمع وثقافة» لا يمكن أن يكون هو «السياق ذاته» الذي يتحدث فيه علماء الفيزياء والرياضة عن أزمة مبدأ الحتمية أو نظرية المجموعات والهندسات اللا إقليدية ـ ولا أعتقد أن هذه الأزمة الأخيرة قد أثرت على الرجل العادي أو على معظم المثقفين الأوروبيين في ذلك الحين أو زلزلتهم كما تزلزلنا اليوم أزماتنا وأسئلتنا الطاحنة.

أحسب أنه كان من الممكن أن يتوقف عند ما يسمى «بصدمة الحداثة» مع قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر (وفي «الجبرتي» تفصيلات وافية ومذهلة عن بعض الاستجابات لها) أو عند نكسة ١٩٦٧، أو محنة حرب الخليج، لأن هذه كلها أزمات قيم وأزمات وجود، كما كان «الهلع من الجديد»، كما سيقول بعد ذلك، والتمزق واليأس في الحالتين الأخيرتين أقوى وأفظع مما أصاب بعض العلماء الذين ذكرهم ـ وحتى إذا أراد أن يتخذ أمثلة من التاريخ الغربي الحديث فقد كان من الممكن أن يتحدث عن أزمة التطبيق الاشتراكي وما ترتب عليها من مراجعات مستمرة لمفاهيم الأيديولوجيات واليوتوبيا وغيرها.. ولو أنه توقف كما قلت عند «صدمة الحداثة» وامتداداتها و«أزواج المفاهيم» التوفيقية التي تمخضت عنها ولم يزل «الخطاب الأيديولوجي» يتخبط فيها لكانت فرصة للمراجعة النقدية لهذه المفاهيم بدلاً من الاكتفاء باتهامها وإدانتها، وربما استطاع كذلك ـ كما سأوضح بعد قليل ـ أن يتلمس فيها البذور المستقبلية التي تسلبها وتنفيها، ومازال علينا أن نحددها ونبرزها للضوء لنكشف عن الامكانات الكامنة فيها التي تحتاج إلى التجاوز والتطوير نحو ما يسمى

بالحداثة وأفضل تسميته بالمستقبل..

٢ ـ هل صحيح أن مشكلة رواد النهضة العربية التي لم تزل هي مشكلتنا حتى اليوم ـ هي أنهم افتقدوا الوعي التاريخي بضرورة التقدم كما افتقدوا الجرأة على وضع نموذج تفسيري أو لنقل «نظرية نقدية» تستوعب الجديد؟ وهل ينسحب هذا النقص على وعينا التاريخي طوال مسيرتنا الحضارية ـ على الرغم من وجود لحظات عقلانية بل وثورية من هذا الوعي في تلك المسيرة؟!

إن المؤلف الفاضل ينتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الوعي التاريخي أو الوعي «بالتاريخية» التي يفهمها فهما جدليا لاغبار عليه بمعنى «صيرورة الحقيقة وتسلسلها» ـ وهو يؤكد ـ متأثرا في هذا بالمفكر الكبير عبدالله العروي في مرحلة مبكرة نادى فيها بالاندماج في حضارة «الآخر» ـ أقول يؤكد أن عدم الوعي بهذه التاريخية أو التنكر لها هو أصل المشكل كله ، وأن غياب هذا الوعي قد تسبب في غياب تصور واضح ومحدد للمفاهيم والأطروحات موضوع الجدل، الأمر الذي أدّى إلى «الخطابات المتطاحنة والصراعات الوهمية».. هنا بدأت أستشعر ان المحاضر الفاضل قد أوشك أن يحيد عن الصراط العلمي والنقدي الذي انتهجه حتى الآن وأخذ يتحرك على شفا الأيديولوجية..، ويعرض نفسه لطغيان «الأيديولوجي» على «العلمي».. والدليل على هذا انه يردّ كل مظاهر «أزمة الفكر العربي المعاصر» إلى إشكال واحد هو «العرب والتاريخ»، كما يختصر كل الأسئلة ـ كما أشرت من قبل ـ في سؤال واحد هو: هل استوعب العرب مكاسب الحداثة؟ أو هل لديهم الوعي والجرأة لتحويل «خطاب أزمتهم» الى خطاب مخاطرة ومغامرة و«ارتماء في أحضان المستقبل»؟..

لقد كان المأمول ـ ومازلنا نؤمله وننتظره! ـ أن يحقق لنا الوعد الذي قطعه على نفسه في السطرين الأخيرين من بحثه «بمساءلة المفاهيم الموروثة عن الكتابة النهضوية وانتقادها في ضوء التاريخ والمستقبل»..

أعتقد أن هذا طريق مضنٍ وطويل في طبيعة الأزمة وجذورها الممتدة في الماضي ولحظات الوعي بها وتحولات المفاهيم والتصورات المعبرة عنها وصولاً إلى «الثنائيات» التوفيقية المتكررة التي يذكرها ويسارع كغيره بادانتها بدلاً من محاولة تجاوزها بمفاهيم أخرى أكثر إيجابية وفاعلية، وأقدر على تحريك الواقع وتغييره ودفعه نحو «الحداثة» التي لم يتوقف كذلك للأسف عندها ولم يحدد طبيعتها وقيمها وهويتها وحدودها وعلاقاتها الممكنة «بالثابت والمتحول» من قيمنا ـ ومع الاعتذار لأدونيس ـ ان «الثنائيات» أو «ازواج المفاهيم» التي أشاركه هو وغيره من الزملاء الكرام في الوعي بضرورة تجاوزها ليست في التحليل الأخير سوى مظاهر للصراع الجدلي والصيرورة المستمرة نحو ما يسميه بالحداثة وأفضل تسميته باليوتوبي المستقبلي أو بمعنى أدق بالامكان الواقعي المفتوح على المستقبل الذي لم يتحقق بعد، وعلينا بالوعي والارادة أن نكافح لتحقيقه.. عندئذ لا نسارع باتهام «العقل العربي» بغياب الوعي التاريخي، بل نحاول ان نبين أن هذا الوعي قد كان ومايزال منذ عصر النهضة وربما منذ حروب الردّة في حالة صراع متواصل لاخراج جنين الأمل في المستقبل إلى النور، وتحقيق «الممكن الواقعي» ـ على حد تعبير إرنست بلوخ ـ الذي ظل كامناً فيه وظل يواجه العقبات والعثرات والتحديات ولم يزل في أشد الحاجة لاكتشافه ونقد لحظاته ومفاهيمه، وحمايته من «خيبات الأمل» المتكررة، والبلوغ به إلى أرض «الأمل» و«المستقبل»، أي إلى أرض «وطن عربي» يمكن أن يكون هو وطن العدل والحرية والتقدم والاستنارة.. ولكي يكون التناول علميا بقدر ما يكون جدلياً وتاريخيا، دون أن يطغى الأيديولوجي على العلمي كما سبق أن قلت، فمن الضروري الوقوف وقفة نقدية عند مفهوم «الحداثة» التي يثرثر الكثيرون اليوم عنها للأسف عن غير علم حقيقي، وينساق إليها الكثيرون ـ خصوصاً في التجارب الشعرية والقصصية والتشكيلية التي غرقت في التجريب لذاته وسقطت في الغموض والتخليط والاغراب والاغتراب عنا وعن واقعنا المظلوم المأزوم إلى حدّ الدخول في غيبوبة الاحتضار..

هذه الوقفة العلمية والنقدية لا غنى عنها حتى لا يصبح المستقبل الذي يدعونا المحاضر الفاضل «للارتماء في أحضانه» هو نفس المستقبل الذي ليس من صنعنا ، فنضيف تبعية الماضي والحاضر إلى تبعية أشدّ وأقسى في المستقبل. بيد أن هذه «النقلة النقدية» ـ التي يذكرها المحاضر الكريم في نهاية بحثه ـ نحو المستقبل تستلزم المزيد من الجهد النظري والعلمي التجريبي لتستطيع تأسيس «نظرية أو نظريات نقدية» شاملة تستوعب تاريخ العقل والواقع الاجتماعي العربي، وتطوِّر بذور الامكانات المستقبلية الكامنة فيهما، وتؤمِّن مسيرتهما الواعية المستقلة الواثقة نحو الجديد والمستقبل الذي نصنعه نحن أو على الأقل نشارك في صنعه ولا يُفرَض علينا...

لكن هذا عبءٌ فادح وثقيل لا يمكن أن ينهض به شخص واحد مهما اتسع علمه وحسنت نيته، ولابد من تضافر جهود المخلصين لانجازه. وهؤلاء المخلصون يعرفون حق المعرفة أن أصل الأزمات كلها هو غياب الحرية الحقيقية. وأن بداية البدايات وغاية الغايات هي الحرية.. وليأذن لي المحاضر في النهاية أن أخالفه وأقول إن السؤال عن الحرية هو السؤال الأساسي الذي يسبق كل الأسئلة والاشكالات والأزمات ويلازمها.. وأحسب أننا مجمعون على أن الحلَّ الوحيد هو الحرية.. والحرية.. والحرية.. فعسى أن نلتقي مرة أخرى لمناقشته من جميع أبعاده...

أشكركم على سعة صدركم وأتمنى لكم كل الخير والتوفيق.

* * *

المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

رئيس التحرير

أ. د. محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول فى نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة فى تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربى .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويت	2 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية	2.5 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية	5 دينار للأفراد - 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى :

المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة - دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلى 4415 ، 4416 فاكس 4817028